

## الكويت

من المتوقع أن ينمو الاقتصاد الكويتي بمعدل ١,٨% في العام ٢٠٢٠ وذلك على الرغم من إعلان منظمة أوبك وحلفائها عن خفض حصص إنتاج النفط مجدداً، في حين لا يزال نمو القطاع غير النفطي عند مستويات تتراوح حوالي ٢,٥%. هذا ويساهم تراجع أسعار النفط في الضغط على الميزانية العامة، وذلك بالتزامن مع استمرار انخفاض مستوى الصندوق الاحتياطي العام في ظل غياب تدابير الإصلاح الاقتصادي أو إقرار قانون جديد للدين العام. كما شهدت الكويت تحسن مركزها في التصنيف العالمي المتعلق بسهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ولكن مازال هناك حاجة إلى تحسين مناخ الأعمال وتعزيز القدرة التنافسية العالمية. وعلى صعيد آخر، يمكن أن تشكل الضغوط المالية المتزايدة وإطلاق خطة خمسية جديدة حافزاً لبدء تنفيذ إصلاحات قد تعزز من النمو، خاصة بعد انتخابات مجلس الأمة المقرر إجراؤها في الربع الرابع من العام ٢٠٢٠.

### قطاع النفط يعزز النمو خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢

تسديد المستحقات المتأخرة (الرسم البياني ٤). علماً بأن ثبات أسعار النفط وصعوبة خفض مستويات الإنفاق الحالية وغياب التدابير اللازمة لتعزيز العائدات غير النفطية سيؤدي إلى ظهور احتياجات تمويلية لسد عجز الموازنة (بعد التحويلات إلى صندوق الثروة السيادية) بقيمة ٥ مليارات دينار كويتي سنوياً على مدى السنوات الأربع المقبلة. وفي غياب إقرار قانون الدين الجديد، فمن شأن ذلك الوضع أن يستنزف نحو ٢٠ مليار دينار كويتي من صندوق الاحتياطي العام الذي يتم استخدامه لتمويل عجز الميزانية.

أما على صعيد القطاع الخارجي، فما يزال الوضع جيداً في ظل الفائض المسجل في الحساب الجاري بنسبة ٧-٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الرغم من تراجعها عن مستوياته السابقة. كما تواصل الأصول الحكومية في الخارج دعمها لفائض الحساب الجاري، إذ تمثل عائداتها حوالي ١٢% من الناتج. ومن المتوقع أن يتضاعف صافي تدفقات رأس المال الأجنبي إلى بورصة الكويت ليصل إلى مستوى قياسي بقيمة ٠,٦ مليار دينار كويتي في العام ٢٠١٩ عقب الإعلان مؤخراً عن إعادة الهيكلة والترقية. إلا أن صافي تدفق الاستثمار سيبقى لصالح خروج الاستثمارات من الكويت، خاصة في غياب إصدار الديون السيادية وضعف مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر.

### توقع استقرار نمو الائتمان وأسعار الفائدة

من المتوقع أن يتضاعف معدل نمو الائتمان في العام ٢٠١٩ ليصل إلى ٤,٩% على أساس سنوي مقابل ٢,٣% في العام ٢٠١٨ بدعم من انتعاش إقراض الشركات مقارنة بمستوياته الضعيفة سابقاً (الرسم البياني ٥)، حيث يتوقع أن يبلغ نمو الائتمان حوالي ٥-٤% في المستقبل نظراً لاستقرار بيئة الأعمال. وعلى الرغم من تزايد نمو قروض الاستهلاك الشخصي (٣٤% على أساس سنوي في أكتوبر) إلا أنها لا تزال تمثل ٤% فقط من أنشطة الإقراض بصفة عامة. كما ستبقى السياسة النقدية داعمة للنشاط الاقتصادي في ظل استقرار متوقع لأسعار الفائدة في عام ٢٠٢٠ بافتراض خفض الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لأسعار الفائدة بمقدار ٢٥ نقطة أساس على أقصى تقدير، بالإضافة إلى المرونة التي يوفرها ربط الدينار بسلة من العملات.

### تذبذب أسعار النفط واستمرار العجز المالي أبرز التحديات

تشهد معدلات النمو تحسناً ملحوظاً والذي من المتوقع أن يستمر بمستويات معتدلة على المدى المتوسط في ظل توافر احتياطات مالية ضخمة لدى الكويت بما يوفر لها الحماية اللازمة ضد الصدمات الخارجية الكبرى. إلا أن بطء تطبيق الإصلاحات واستمرار العجز المالي يشكلان مصدر قلق. كما أن استمرار انخفاض مستوى صندوق الاحتياطي العام قد يتطلب اتخاذ التدابير اللازمة، خاصة إذا لم ترتفع أسعار النفط. وتشمل التحديات الأخرى تصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية وتباطؤ الإنفاق الاستهلاكي في حالة ضعف نمو الوظائف. أما على الجانب الإيجابي، يمكن أن تشكل الضغوط المالية وإطلاق خطة تنمية ٢٠٢١/٢٠٢٠ - ٢٠٢٥/٢٠٢٤ محفزات لتطبيق الإصلاحات خاصة بعد انتخابات مجلس الأمة المقرر إجراؤها في أواخر العام ٢٠٢٠.

يحافظ الاقتصاد الكويتي بأساسيات قوية على الرغم من ضعف بعض المؤشرات إلى حد ما، حيث من المتوقع أن يظل نمو القطاع غير النفطي قريباً من توقعات عام ٢٠١٩ عند مستوى ٢,٥% خلال الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٢ (الرسم البياني ١). وبلغ إنتاج النفط ٢,٦٣ مليون برميل يومياً في أكتوبر، أي أقل هامشياً عن المستوى المستهدف البالغ ٢,٦٦ مليون برميل يومياً والذي حددته منظمة أوبك وحلفائها، ومن المتوقع أن تحقق معدلات الإنتاج الحد المستهدف خلال العام المقبل ثم ترتفع ببطء في السنوات المقبلة في ظل وفرة العرض في السوق العالمي (الرسم البياني ٢). إلا أنه من المفترض أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بدعم من زيادة إنتاج الغاز الجوراسي، بالإضافة إلى ارتفاع إنتاج النفط المكرر مع بدء تشغيل مشروع الوقود البيئي النظيف ومصفاة الزور في ٢٠٢٠-٢٠٢٢. وبعد الأداء الضعيف للقطاع النفطي لعدة سنوات إلا أنه قد يتخطى نمو الناتج المحلي غير النفطي في ٢٠٢١-٢٠٢٢ بما يساهم في دفع نمو الناتج المحلي الإجمالي أكثر من ٣% مقابل ٥% في العام ٢٠١٩ و١,٨% في العام ٢٠٢٠.

### نمو القطاع غير النفطي ما زال متوسطاً

بلغ معدل النمو السنوي للقطاع غير النفطي ٢,٣% في المتوسط خلال الفترة ما بين ٢٠١٦-٢٠١٩ والذي جاء أعلى قليلاً من متوسط النمو لدول المنطقة. وفي غياب أي صدمات اقتصادية كبرى، نتوقع أداءً مماثلاً أو أفضل قليلاً خلال السنوات القليلة المقبلة مع ارتفاع الإنفاق الحكومي وازدياد معدل توظيف الكويتيين بشكل كبير - إحدى الأولويات الحكومية - بما يساهم في دعم القطاع الاستهلاكي. إضافة إلى فرصة زيادة الإنفاق الاستثماري لتنفيذ المشاريع الكبرى في قطاعي الطاقة والبتروكيماويات والتي تأخرت وتيرة الترسبات بها على مدار العامين الماضيين. وفي المدى القريب، من المقرر أن تساهم تلك العوامل في الحد من تأثير تراجع أسعار النفط على النمو الاقتصادي، بالرغم من بطء تطبيق الإصلاحات والذي ينعكس في ترتيب الكويت في مؤشر "ممارسة أنشطة الأعمال" للبنك الدولي (رغم تحسنه)، مما سيحد من قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو قوي بصفة مستدامة.

ومن المتوقع أن يظل معدل التضخم منخفضاً عند مستوى ١,٥-٢% في ٢٠٢٠-٢٠٢٢ بعد أن بلغ ١,١% في العام ٢٠١٩ (الرسم البياني ٣). وسوف تظل الأسعار منخفضة على خلفية ضعف معدلات النمو الاقتصادي، ولن نشهد سوى انتعاشاً تدريجياً فقط يقتصر على إيجارات المساكن بسبب اعتدال سوق العقار في المدى القصير، إضافة إلى توقع تأجيل تطبيق أي إجراءات جديدة كتقليص الدعم أو فرض ضرائب غير مباشرة في الوقت الحاضر، وإن كان تطبيق ضريبة القيمة المضافة في العام ٢٠٢١ على أقل تقدير قد يدفع التضخم للارتفاع إلى حوالي ٢% (لمدة عام واحد) أكثر من توقعات سيناريو الأساس.

### تزايد التحديات أمام تحقيق الاستدامة المالية

لا يزال الوضع المالي يمثل إحدى التحديات التي تواجه الحكومة في ظل انخفاض أسعار النفط وتزايد الإنفاق الحكومي، مما يساهم في تسجيل الميزانية لعجز مرتفع خلال الفترة المقبلة. ومن المتوقع أن يزداد العجز إلى ٨% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مقابل ٣% في العام المالي الماضي وذلك على خلفية تراجع أسعار النفط وارتفاع مستويات الإنفاق والذي يعزى جزئياً إلى

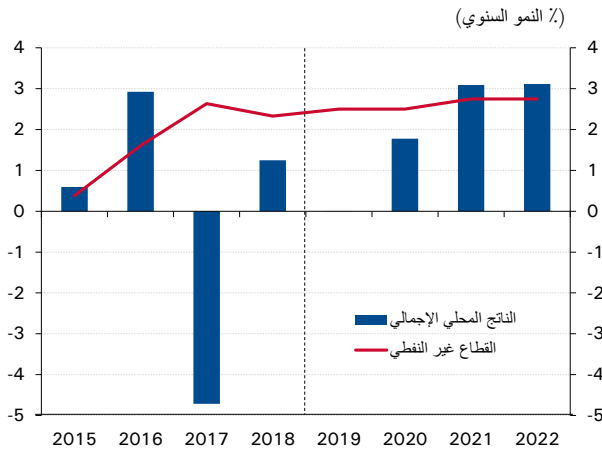
الجدول ١: أهم البيانات الاقتصادية

	٢٠٢٢*	٢٠٢١*	٢٠٢٠*	٢٠١٩*	٢٠١٨		
١٤٩	١٤٣	١٣٦	١٣٧	١٤١	١٤١	مليار دولار	الناتج المحلي الإجمالي الاسمي
٣,٠١	٣,٠١	١,٨	٠,٠	١,٢	١,٢	% النمو السنوي	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٣,٥	٣,٥	١,٠	٢,٥-	٠,٢	٠,٢	% النمو السنوي	النقضي*
٢,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٥	٢,٣	٢,٣	% النمو السنوي	غير النفط
٦,٠٠	٨,٠٠	٩,٠٠	٨,٠٠	٣,٠٠	٣,٠٠	% من الناتج المحلي الإجمالي	ميزان المالية العامة (السنة المالية)
٢,٠	٣,٠	٤,٠	٧,٠	١٤,٥	١٤,٥	% من الناتج المحلي الإجمالي	الحساب الجاري (السنة المالية)
٢,٠	٢,٠	١,٧	١,١	٠,٦	٠,٦	% النمو السنوي	التضخم

\* قبل التحويلات إلى صندوق الأجيال القادمة

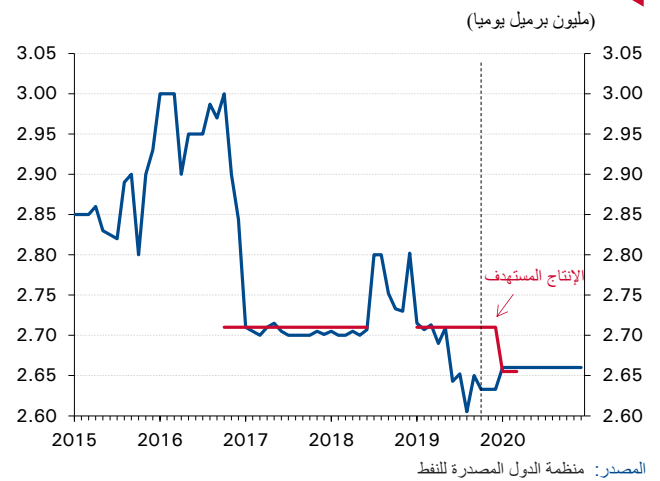
المصدر: المصادر الرسمية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ١: الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



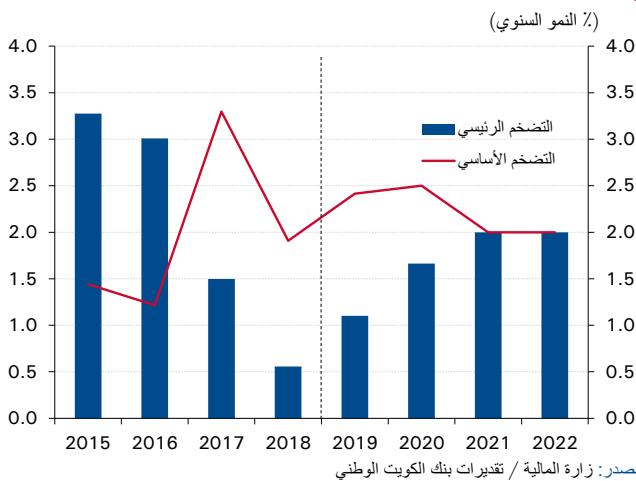
المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٢: إنتاج النفط الخام



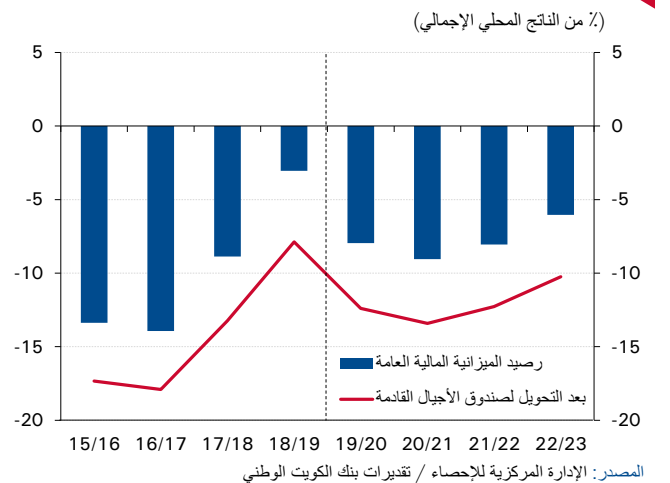
المصدر: منظمة الدول المصدرة للنفط

الرسم البياني ٣: التضخم



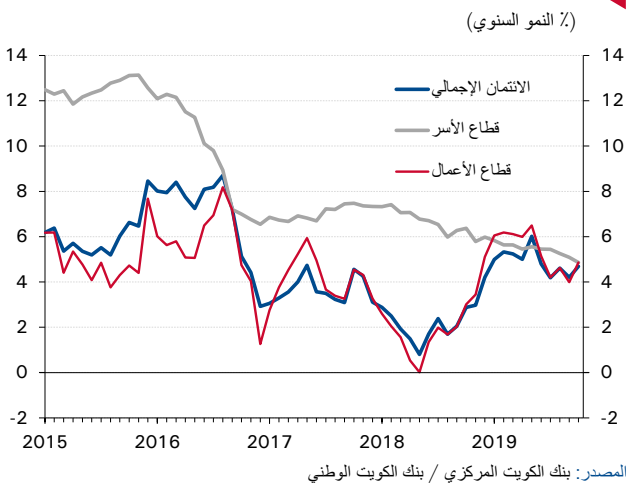
المصدر: وزارة المالية / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٤: رصيد المالية العامة



المصدر: الإدارة المركزية للإحصاء / تقديرات بنك الكويت الوطني

الرسم البياني ٥: الائتمان المصرفي



المصدر: بنك الكويت المركزي / بنك الكويت الوطني